

Distr.: General
28 March 2022
Arabic
Original: English



اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

جبل طارق

ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة

المحتويات

الصفحة

3	أولا - لمحة عامة
3	ثانيا - المسائل الدستورية والقانونية والسياسية
6	ثالثا - الميزانية
7	رابعا - الأحوال الاقتصادية
7	ألف - لمحة عامة
7	باء - الخدمات المصرفية والمالية
8	جيم - النقل
9	دال - السياحة
9	خامسا - الأحوال الاجتماعية
9	ألف - العمل

ملاحظة: المعلومات الواردة في ورقة العمل هذه مستمدة من المعلومات التي أحالتها إلى الأمين العام الدولة القائمة بالإدارة بموجب المادة 73 (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة، وكذلك المعلومات التي قدمتها حكومة إسبانيا ومن مصادر متاحة ليطلع عليها عامة الناس، بما فيها مصادر حكومة الإقليم. وقد أحالت الدولة القائمة بالإدارة هذه المعلومات في 3 كانون الأول/ديسمبر 2021. ويمكن الاطلاع على مزيد من التفاصيل في وثائق العمل السابقة المتاحة عبر الرابط التالي: <https://www.un.org/dppa/decolonization/ar/documents/workingpapers>.



10	باء - الضمان الاجتماعي والرعاية الاجتماعية
10	جيم - الصحة العامة
10	دال - التعليم
11	هاء - الجريمة والسلامة العامة
11	واو - حقوق الإنسان
12	سادسا - البيئة
13	سابعا - منتدى الحوار بشأن جبل طارق
13	ثامنا - وضع الإقليم في المستقبل
13	ألف - موقف الدولة القائمة بالإدارة
14	باء - موقف حكومة الإقليم
14	جيم - موقف إسبانيا
15	دال - المفاوضات بين المملكة المتحدة وإسبانيا
16	هاء - المناقشات بين المملكة المتحدة وجبل طارق
16	تاسعا - نظر الأمم المتحدة في المسألة
16	ألف - اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة
16	باء - لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)
17	عاشرا - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة

أولا - لمحة عامة

1 - جبل طارق إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي تديره المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، فإن أساس العلاقة الحالية بين حكومة المملكة المتحدة وأقاليمها غير المتمتعة بالحكم الذاتي مكرس في دستور كل إقليم؛ وقد تنازلت إسبانيا عن السيادة على جبل طارق للمملكة المتحدة بموجب معاهدة أوتريخت في عام 1713، ومعها عن السيادة على المياه الإقليمية المنبثقة من السيادة على الأرض. أما إسبانيا فتزعم بأنها، بموجب المادة 10 من المعاهدة، لم تتنازل إلا عن مدينة جبل طارق وقلعته ومينائه ودفاعاته وحصونه. وبناءً على نداء وجهته الجمعية العامة قبل وقت طويل إلى إسبانيا والمملكة المتحدة لإجراء محادثات بشأن مسألة جبل طارق (انظر القرار 2070 (د-20)، المتخذ في 16 كانون الأول/ديسمبر 1965)، حثت الجمعية العامة حكومتي إسبانيا والمملكة المتحدة في عام 2021، في مقررهما 522/76، على القيام بجملة أمور منها أن تتوصلا، مُراعيتين لمصالح وتطلعات جبل طارق المشروعة بموجب القانون الدولي، وانطلاقاً من روح إعلان بروكسل المؤرخ 27 تشرين الثاني/نوفمبر 1984، إلى حل نهائي لهذه المسألة، في ضوء قرارات الجمعية العامة ذات الصلة والمبادئ الواجبة التطبيق، وانطلاقاً من روح ميثاق الأمم المتحدة (انظر الفروع من الثامن إلى العاشر أدناه).

2 - والإقليم شبه جزيرة ضيقة تمتد جنوباً من الساحل الجنوبي الغربي لإسبانيا، ويصله بها برزخ يناهز طوله 1,6 كيلومتر. ويقابل جبل طارق على الجانب الآخر من الخليج ميناء الجزيرة الخضراء الإسباني على مسافة 8 كيلومترات غرباً، وتقع قارة أفريقيا على مسافة 32 كيلومتراً جنوب مضيق جبل طارق. ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، تبلغ مساحة منطقة جبل طارق 5,8 كيلومترات مربعة؛ ووفقاً لإسبانيا، التي تطالب بالسيادة على الإقليم، فهي تبلغ 4,8 كيلومترات مربعة. ولا تزال القضايا المتصلة بالبرزخ والمياه الواقعة قبالة سواحل جبل طارق موضع نزاع.

3 - ويبلغ عدد سكان الإقليم 34 003 نسمة (بيانات عام 2016). وعملة الإقليم هي جنيه جبل طارق، الذي يُتداول بسعر صرف يعادل الجنيه الإسترليني. وتتم المبادلات والمعاملات التجارية الرئيسية للإقليم مع البلدان في أوروبا، والولايات المتحدة الأمريكية، والبلدان في شمال أفريقيا. وينص قانون الأقاليم البريطانية لما وراء البحار لعام 2002 على منح مواطني أقاليم ما وراء البحار البريطانية الجنسية البريطانية.

ثانياً - المسائل الدستورية والقانونية والسياسية

4 - عملاً بالأمر الدستوري لجبل طارق لعام 2006، تتألف حكومة جبل طارق من الوزراء المنتخبين الممثلين في مجلس الوزراء، إلى جانب الحاكم الذي يمثل التاج البريطاني في جبل طارق. ويشغل الفريق بحري ديفيد ستيل منصب حاكم جبل طارق منذ 11 حزيران/يونيه 2020. ووفقاً لدستور عام 2006، يكون الحاكم مسؤولاً عن إدارة الشؤون الخارجية وشؤون الدفاع والأمن الداخلي (بما في ذلك الشرطة، بالاشتراك مع هيئة شرطة جبل طارق)، وعن بعض التعيينات في المناصب العامة، حسبما يخوله الدستور من صلاحيات. وتكون حكومة جبل طارق المنتخبة مسؤولة عن سائر الأمور.

5 - وبعد إجراء انتخابات، يعين الحاكم في منصب الوزير الأول العضو المنتخب في برلمان جبل طارق الذي يراه الحاكم مرجحاً لنيل أكبر قدر من الثقة بين أعضاء البرلمان. ويعين الحاكم أيضاً الوزراء الآخرين، وفقاً لمشورة الوزير الأول، من بين أعضاء البرلمان. ووفقاً لدستور عام 2006، يجوز للبرلمان أن

يسن قوانين للحفاظ على السلام والنظام في جبل طارق وتعزيز الحكم الرشيد فيه، في حين يحتفظ التاج البريطاني بكامل صلاحية سن القوانين من حين لآخر بشأن نفس المسائل المذكورة أعلاه. ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، لم يمارس التاج البريطاني هذه الصلاحيات منذ أن دخل دستور عام 2006 حيز النفاذ. ويتضمن دستور عام 2006 أيضاً أحكاماً تتعلق بأراضي التاج البريطاني في جبل طارق.

6 - ولجبل طارق محكمة عليا تتيح إمكانية الطعن لدى محكمة للاستئناف، ولاحقاً لدى مجلس جلالة الملكة الذي يتصرف بناءً على مشورة اللجنة القضائية للمجلس الملكي الخاص.

7 - وقد فاز ائتلاف حزب العمال الاشتراكي لجبل طارق/الحزب الليبرالي لجبل طارق، بزعامة فابيان بيكاردو، في الانتخابات العامة التي أُجريت في 17 تشرين الأول/أكتوبر 2019 بنسبة 52,5 في المائة من الأصوات، وحصل بذلك على 10 مقاعد في البرلمان. وحصل حزب الديمقراطيين الاشتراكيين بجبل طارق على ستة مقاعد فيما حصل حزب "معاً جبل طارق" (Together Gibraltar) على مقعد واحد. وفي وقت لاحق، أعيد انتخاب السيد بيكاردو، الذي يشغل منصب الوزير الأول منذ 9 كانون الأول/ديسمبر 2011، لفترة ولاية ثالثة. ويجب إجراء الانتخابات المقبلة بحلول 24 شباط/فبراير 2024.

8 - ولا تزال المملكة المتحدة تعتقد أن جبل طارق، باعتباره إقليمياً منفصلاً معترفاً به من قبل الأمم المتحدة ومدرجاً منذ عام 1946 في قائمتها للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، يتمتع بالحقوق الفردية والجماعية التي يخولها ميثاق الأمم المتحدة. وتعتقد المملكة المتحدة أيضاً أن شعب جبل طارق يتمتع بالحق في تقرير المصير. وللدولة القائمة بالإدارة موقف واضح مفاده أن دستور عام 2006 يحدد الاختصاصات ذات الصلة لحكومتَي المملكة المتحدة وجبل طارق.

9 - وتتمسك إسبانيا بموقفها المتمثل في كون دستور عام 2006 لا يؤثر على الصفة الدولية لجبل طارق؛ وبأن اعتماد هذا الدستور كان إصلاحاً للنظام الاستعماري الذي يظل على حاله؛ وفي كون ذلك لا يؤثر بأي شكل من الأشكال على عملية إنهاء استعمار جبل طارق المعلّقة، التي ينطبق عليها مبدأ السلامة الإقليمية لا مبدأ تقرير المصير، على النحو الوارد في قرار الجمعية العامة (د-2235). وفي ذلك السياق، تؤكد إسبانيا أن مشاركة جبل طارق في أي صك دولي يجب أن تتم عن طريق المملكة المتحدة بصفتها الدولة القائمة بالإدارة المسؤولة عن العلاقات الخارجية للإقليم، بما في ذلك الصكوك المبرمة في مجالات الخدمات المالية الدولية وحقوق الإنسان والبيئة.

10 - وفي 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2018، أبرمت إسبانيا والمملكة المتحدة، بمشاركة حكومة جبل طارق، أربع مذكرات تفاهم بشأن حقوق المواطنين، والتبغ ومنتجات أخرى، والتعاون في المسائل البيئية والتعاون في شؤون الشرطة والجمارك. وحتى شباط/فبراير 2022، كانت المفاوضات جارية بشأن تمديد مذكرات التفاهم المتعلقة بالتبغ وغيره من المنتجات لفترة إضافية، والتعاون في المسائل البيئية، والتعاون في مسائل الشرطة والجمارك، والتي انقضت فترة نفاذها في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020 ومُددت في وقت لاحق حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2021.

11 - وإضافة إلى ذلك، وقّعت إسبانيا والمملكة المتحدة الاتفاقية الدولية للضرائب وحماية المصالح المالية المتعلقة بجبل طارق في 4 آذار/مارس 2019 ودخلت الاتفاقية حيز النفاذ في 4 آذار/مارس 2021. واجتمعت هيئة الاتصال، ولجنة التنسيق المشتركة المنشأة بموجب الاتفاق، في 20 أيار/مايو 2021.

12 - وفي أعقاب اجتماع تقني عُقد في مدريد في 23 كانون الثاني/يناير 2020، اجتمعت لجان التنسيق المشتركة، التي أنشأتها إسبانيا والمملكة المتحدة بموجب المذكرات المتعلقة بحقوق المواطنين والتعاون بشأن المسائل البيئية والتعاون في المسائل المتعلقة بالشرطة والجمارك، في إسبانيا وفي جبل طارق في الفترة بين شباط/فبراير 2020 وأيلول/سبتمبر 2021. وإضافة إلى ذلك، شاركت أيضا في الاجتماعات حكومتا إسبانيا والمملكة المتحدة، وحكومة إقليم الأندلس، والسلطات البلدية في كامبو جبل طارق، وحكومة جبل طارق.

13 - وفي 30 كانون الثاني/يناير 2020، صدّق المجلس الأوروبي على الاتفاق المتعلق بانسحاب المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية من الاتحاد الأوروبي والجماعة الأوروبية للطاقة الذرية، بما في ذلك بروتوكول بشأن جبل طارق، والإعلان السياسي بشأن العلاقات المستقبلية بين الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة. وعقدت اللجنة المتخصصة المعنية بجبل طارق، التي أُنشئت بموجب اتفاق الانسحاب والتي تضم ممثلين عن الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة، اجتماعات في أيار/مايو وتشرين الثاني/نوفمبر 2020 وفي نيسان/أبريل 2021. وفي الاجتماع الأخير المذكور، لم تُناقش إلا مسألة حقوق المواطنين.

14 - وترى إسبانيا أن التزام المملكة المتحدة فيما يتعلق بالفقرة 3 من المادة 3 من البروتوكول بشأن جبل طارق، بخصوص نظام تتبع منتجات التبغ والتدابير الأمنية المتعلقة بها، لم يتم الوفاء به بعد ولم تُحرز أي أوجه تقدم في ذلك حتى شباط/فبراير 2022. وتلاحظ إسبانيا أن الاتحاد الأوروبي يرى أيضا أن المملكة المتحدة لم تفِ بالتزاماتها، على النحو المنصوص عليه في البروتوكول المتعلق بجبل طارق، فيما يتعلق بإنشاء نظام تتبع منتجات التبغ والتدابير الأمنية المتعلقة بها.

15 - وتظل المملكة المتحدة، إلى جانب حكومة جبل طارق، ملتزمة بتنفيذ نظام متكامل الوظائف لتتبع منتجات التبغ والتدابير الأمنية المتعلقة بها على الأمد القصير والطويل. وتلاحظ المملكة المتحدة أن الحكم الذي يتناول هذا الالتزام بموجب البروتوكول المتعلق بجبل طارق انقضت مدة سريانه في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، أي في نهاية الفترة الانتقالية المتعلقة بخروجها من الاتحاد الأوروبي، أو ما يعرف باسم "بريكزيت". وتلاحظ المملكة المتحدة أيضا أن حكومة جبل طارق واصلت، منذ ذلك التاريخ، تشغيل وتحسين الخصائص الوظيفية للنظام في ضوء التعليقات التقنية التي وردت من المفوضية الأوروبية، وهو ما يدل على التزامها المستمر بالوفاء بذلك الحكم. وتلاحظ المملكة المتحدة كذلك أنها وسعت نطاق تصديقها على اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ وبروتوكول القضاء على الاتجار غير المشروع بمنتجات التبغ ليشمل جبل طارق في حزيران/يونيه 2020.

16 - وفي 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، اتفقت حكومتا إسبانيا والمملكة المتحدة على الإطار المقترح لصك قانوني بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي يحدد علاقة جبل طارق مع الاتحاد الأوروبي في المستقبل، وينص على عدم المساس بمسألة السيادة والولاية، وعرضتا الإطار على المفوضية الأوروبية لتتظر فيه. وفي أعقاب قرار اتخذته المجلس الأوروبي في 5 تشرين الأول/أكتوبر 2021 يأذن بفتح مفاوضات بشأن اتفاق بين الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة فيما يتعلق بجبل طارق، عُقدت خمس جولات من المفاوضات حتى 15 شباط/فبراير 2022.

17 - ووفقاً لما أفادت به الدولة القائمة بالإدارة، تلتزم المملكة المتحدة وجبل طارق بالعمل من أجل إبرام معاهدة بين الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة استناداً إلى الإطار السياسي المبرم مع إسبانيا في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020.

18 - وقد صرّح رئيس حكومة إسبانيا، بيدرو سانثيز بيريز كاستيخون، في كلمة أدلى بها أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في 22 أيلول/سبتمبر 2021، بأن التفاهم الثنائي بين إسبانيا والمملكة المتحدة ينبغي أن يشكّل أساساً للعلاقة المستقبلية لجبل طارق مع الاتحاد الأوروبي. وأشار إلى أن أي اتفاق يُبرم في المستقبل بين الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة يجب أن يحترم بالكامل مبدأ الأمم المتحدة بشأن الإقليم، وهو مبدأ تؤيده إسبانيا تماماً، وأن يحترم أيضاً الموقف القانوني لإسبانيا فيما يتعلق بسيادتها وولايتها على الإقليم. وأكد أن الهدف هو إنشاء منطقة مزدهرة اجتماعياً واقتصادياً تشمل كامل منطقة جبل طارق وكامبو جبل طارق (انظر A/76/PV.9).

ثالثاً - الميزانية

19 - نتيجةً لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، مُدِّت الفترة المحاسبية 2020/2019 مرتين، أولاً إلى 30 أيلول/سبتمبر 2020 ثم إلى 31 آذار/مارس 2021. وفي نيسان/أبريل 2021، أبلغت حكومة الإقليم بذلك عن فترة محاسبية مدتها 24 شهراً للفترة 2021/2019. ووفقاً لما أفادت به الدولة القائمة بالإدارة، تُقدّر إيرادات حكومة الإقليم للفترة 2021/2020 بمبلغ قدره 579,1 مليون جنيه إسترليني ونفقاتها بمبلغ 725,5 مليون جنيه إسترليني. وفيما يتعلق بالسنة المالية 2022/2021، قُدِّرت حكومة الإقليم إيراداتها الإجمالية بمبلغ 633 مليون جنيه إسترليني ونفقاتها بمبلغ 684,2 مليون جنيه إسترليني، ووافقت على رصد مبلغ قدره 67,6 مليون جنيه إسترليني للإنفاق على مشاريع التشييد، يُموّل عن طريق صندوق التحسين والتنمية.

20 - ووفقاً لما أفادت به الدولة القائمة بالإدارة، فقد أثرت جائحة كوفيد-19 على إيرادات حكومة الإقليم ونفقاتها على السواء، وبلغ الأثر المالي المترتب على جائحة كوفيد-19 للفترة 2021/2019 ما قدره 227,4 مليون جنيه إسترليني، منها مبلغ 163,3 مليون جنيه إسترليني يُمثل الإيرادات الضائعة المقدرة ومبلغ 28,5 مليون جنيه إسترليني فيما يتعلق بشروط مساعدة موظفي المؤسسات التجارية، التي أعلنتها حكومة الإقليم في آذار/مارس 2020 من أجل مساعدة جبل طارق على مواجهة الآثار الاقتصادية الناجمة عن الجائحة. إضافةً إلى ذلك، وفيما يتعلق بالفترة 2022/2021، قُدِّرت ميزانية نفقات كوفيد-19 بمبلغ 67,5 مليون جنيه إسترليني، منه مبلغ 55,8 مليون جنيه إسترليني يُمثل إيرادات ضائعة مقدرة ومبلغ 3,5 ملايين جنيه إسترليني للمدفوعات بموجب شروط مساعدة موظفي المؤسسات التجارية.

21 - وتعتبر إسبانيا أن جبل طارق ملاذ ضريبي وأن الأرباح التي تجنيها في الخارج الشركات المسجلة فيه لا تخضع للضرائب بموجب هذا النظام (انظر A/AC.109/2021/8، الفقرة 19).

22 - وتؤكد الدولة القائمة بالإدارة أن جبل طارق يتقيد بكل توجيهات الاتحاد الأوروبي ذات الصلة، التي تتعلق بالرقابة والتنظيم الماليين وفرض الضرائب المباشرة ومكافحة غسل الأموال (انظر A/AC.109/2021/8، الفقرة 20).

رابعاً - الأحوال الاقتصادية

ألف - لمحة عامة

23 - ليس لدى جبل طارق موارد طبيعية معروفة، وهو يفتقر إلى الأراضي الزراعية. ويركز الاقتصاد بشكل متزايد على السياحة وتقديم خدمات مالية تشمل الأعمال المصرفية والتأمين والشحن وإدارة حافظات الأوراق المالية، بالإضافة إلى ألعاب القمار على الإنترنت. وفي الفترة 2021/2020، بلغ الناتج المحلي الإجمالي لجبل طارق 2,4 بليون جنيه إسترليني ويُقدّر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بمبلغ 71 787 جنيه إسترليني.

24 - وقبل عام 1980، كان الاقتصاد يعتمد إلى حد كبير على نفقات وزارة الدفاع في المملكة المتحدة. ووفقاً لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، فقد تغير الوضع كثيراً على مر السنين، حيث انخفض نصيب الإنفاق العسكري للمملكة المتحدة من نسبة 60 في المائة من اقتصاد جبل طارق إلى أقل من 6 في المائة. وإضافة إلى ذلك، تتألف القوات البريطانية في جبل طارق من حوالي 1 000 فرد، بما يشمل الأفراد العسكريين التابعين للمملكة المتحدة والأفراد النظاميين والاحتياطيين في فوج جبل طارق الملكي وموظفي الخدمة المدنية في وزارة الدفاع والمدنيين المستخدمين محلياً.

باء - الخدمات المصرفية والمالية

25 - وفقاً لما أفادت به الدولة القائمة بالإدارة، يوجد لدى جبل طارق قطاع مالي خاص متطور تنظمه لجنة الخدمات المالية. ويشمل النطاق التنظيمي جميع أشكال الخدمات المالية، أما تشريعات جبل طارق وأنظمتها وممارساته الإدارية، التي ترى الدولة القائمة بالإدارة أنها تمتثل للمعايير والالتزامات الدولية المنطبقة ومعايير الاتحاد الأوروبي التي قد يرغب جبل طارق في تأييدها، فقد قُيّمت بشكل مستقل بواسطة الاستعراضات التي أجراها كل من فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية وصندوق النقد الدولي وغيرهما من الجهات. ويشارك جبل طارق أيضاً في عملية تقييم المخاطر الوطنية واستعراض الأقران التي تقوم بها فرقة العمل. وفي كانون الثاني/يناير 2020، سُن قانون جديد للخدمات المالية لتزويد جبل طارق بإطار تنظيمي معزز.

26 - ويشكّل التهرب من دفع الضرائب جُرمًا أصلياً ضمن جريمة غسل الأموال ويسري عليه مبدأ الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة. وتقوم وحدة الاستخبارات المالية لجبل طارق، بوصفها عضواً في مجموعة إيغمنت لوحدات الاستخبارات المالية، بتبادل المعلومات مع الأعضاء الآخرين في المجموعة بصفة منتظمة. ووفقاً لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، كان جبل طارق قد أبرم حتى 12 آب/أغسطس 2021 اتفاقات بشأن تبادل المعلومات الضريبية مع 136 بلداً وإقليماً، منها 119 اتفاقاً لا يزال سارياً. ومنذ أيلول/سبتمبر 2015، تقدم المعلومات الضريبية إلى الولايات المتحدة، أول بلد أبرم معه جبل طارق اتفاقاً من هذا القبيل، وفقاً للاتفاق المتعلق بالتبادل التلقائي للمعلومات المبرم في إطار قانون الامتثال الضريبي للحسابات المالية الأجنبية. وقد كان هناك ترتيب مماثل مع المملكة المتحدة منذ أيلول/سبتمبر 2016، هو حالياً وفقاً لاتفاقية الازدواج الضريبي، تم التوقيع عليه في تشرين الأول/أكتوبر 2019 ودخل حيز النفاذ في آذار/مارس 2020. وذكرت الدولة القائمة بالإدارة أنه في أعقاب انتهاء الفترة الانتقالية لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، يتبادل جبل طارق تلقائياً المعلومات المتعلقة

بالحسابات المالية مع جميع الجهات المختصة الموقعة، بما في ذلك الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، بموجب اتفاقية المساعدة الإدارية المتبادلة في المسائل الضريبية والاتفاق المتعدد الأطراف للسلطات المختصة.

27 - وفي 23 آذار/مارس 2020، تم توسيع نطاق الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب لتشمل جبل طارق. ونقل جبل طارق توجيهات محددة للاتحاد الأوروبي تتعلق بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

28 - واعتمد جبل طارق لوائح ملكية الانتفاع في حزيران/يونيه 2017. ووفقاً لما أفادت به الدولة القائمة بالإدارة، أنشأ جبل طارق سجلاً عاماً لملكية الانتفاع النهائي للشركات والكيانات القانونية، وقد أصبح متاحاً للجمهور.

29 - وتشير حكومة إسبانيا إلى أن المكتب الأوروبي لمكافحة الاحتياز التابع للمفوضية الأوروبية خلص، في تقرير صادر في عام 2014، إلى أن هناك ما يبعث على الاعتقاد بأنه قد ارتكبت جرائم تهريب تبغ وغسل أموال نابعة من جبل طارق وتمس بالمصالح المالية أو بمصالح أخرى للاتحاد الأوروبي.

30 - وتشير الدولة القائمة بالإدارة إلى أن حكومة جبل طارق قد حصلت فيما بعد على آراء قانونية تشير إلى أن الادعاءات الواردة في تقرير المكتب لا أساس لها.

جيم - النقل

31 - ينص الإطار السياسي المتفق عليه بين حكومتَي إسبانيا والمملكة المتحدة في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020 على أنه فيما يتعلق بالنقل الجوي والبري والبحري، يمكن أن تكون الأحكام الواردة في الصك القانوني المبرم بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي، والذي يحدد علاقة جبل طارق بالاتحاد الأوروبي في المستقبل، مماثلةً للأحكام الواردة في اتفاق التجارة والتعاون المبرم بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي. ومن المتوقع أن يتضمن الصك القانوني أحكاماً بشأن تهيئة أجواء تكفل تكافؤ الفرص في مجال خدمات النقل وأحكاماً بشأن النقل الجوي والبري والبحري. وفي شباط/فبراير 2022، كانت مسألة النقل موضوعاً للمفاوضات، علاوة على تنقل الأشخاص، بما في ذلك تطبيق مجموعة صكوك شنغن، وحركة البضائع، بين جبل طارق وإسبانيا.

32 - ولا تزال المملكة المتحدة مسؤولة عن جميع الالتزامات الدولية المتعلقة بسلامة الطيران وأمنه ذات الصلة بالمطار، وهو عبارة عن مطار عسكري متاح للرحلات الجوية المدنية، فيما تمسك وزارة الدفاع بمقاييد الأمور فيما يتعلق بجوانب عمل المطار المتصلة بالطيران العسكري وتحمل المسؤولية التشغيلية عنها. ووفقاً لما أفادت به الدولة القائمة بالإدارة، تنص التشريعات التي سنّها برلمان جبل طارق على سلامة الطيران المدني وأمنه، وهو ما يُلقى بمسؤولية الطيران المدني على عاتق حكومة جبل طارق. ولا تزال إسبانيا ترفض هذه المسؤولية. فإسبانيا ترى أن احتلال المملكة المتحدة للبرزخ الذي أُقيم عليه المطار هو تصرف غير قانوني، وأنه لا يمثل للقانون الدولي العام نظراً لأنه غير مُدرج ضمن المناطق المتنازل عنها بموجب معاهدة أوترخت. وتصر المملكة المتحدة، من جانبها، على أن سيادتها تمتد على كامل إقليم جبل طارق.

33 - ومضيق جبل طارق هو أحد المعابر المائية الرئيسية؛ وتستخدم العديد من البواخر وسفن الشحن التي تجر لمسافات طويلة المرافق المرفئية للإقليم. وحسب ما ذكرته المملكة المتحدة، فإنها تطبق مسافة ثلاثة أميال بحرية كحد للمياه الإقليمية لجبل طارق البريطاني (أو أقل من ذلك عندما ينطبق خط الوسط مع

مياه إقليمية أخرى)، وذلك عملاً بأحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وحسب ما ذكرته إسبانيا، فهي تمارس حقوقها السيادية وولايتها على مياهها الإقليمية التي تشمل جميع المناطق البحرية المحيطة بجبل طارق، باستثناء المياه داخل الميناء، التي تديرها المملكة المتحدة عملاً بالمادة العاشرة من معاهدة أوترخت، على النحو الذي أعلنته إسبانيا إثر التوقيع والتصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

34 - وتقوم الدولة القائمة بالإدارة بانتظام باعتراض طريق سفن الدولة الإسبانية، وبالاحتجاج لدى حكومة إسبانيا على عمليات التوغّل غير القانونية التي تقوم بها سفن الدولة الإسبانية في المياه الإقليمية لجبل طارق البريطاني، وتحتكم في ذلك إلى المادتين 17 و 19 من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، بالنسبة لما يعنيه حق المرور البريء، وإلى اتفاقية اللوائح الدولية لمنع التصادم في البحر.

35 - وتحتج حكومة إسبانيا بانتظام لدى الدولة القائمة بالإدارة على المضايقة التي تتعرض لها سفن الدولة الإسبانية في خليج الجزيرة الخضراء وغيره من المياه الإسبانية المحيطة بجبل طارق. فإسبانيا ترى أن هذه الأعمال تشكّل انتهاكاً لحق المرور البريء، كما هو منصوص عليه في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، ولاتفاقية اللوائح الدولية لمنع التصادم في البحر، وتعرّض حياة أفراد طواقم السفن وأمنهم للخطر. وعلاوة على ذلك، تشير إسبانيا إلى أن السفن التابعة لدولتها تسير دوريات في المياه، وتؤدي واجباتها بانتظام، ويحق لها أداء الأنشطة وفقاً لأنظمتها الوطنية.

دال - السياحة

36 - في عام 2020، انخفض مجموع عدد الزوار الوافدين بنسبة 52 في المائة إلى 5,4 ملايين زائر، مقارنةً بعددهم الذي بلغ 11,3 مليون زائر في عام 2019، نتيجةً لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وفي عام 2020، بلغ عدد الزوار 76 924 زائر جواً و 17 509 زائرين بحراً و 343 295 زائر برّاً.

خامسا - الأحوال الاجتماعية

ألف - العمل

37 - في تشرين الأول/أكتوبر 2020، بلغ عدد الوظائف في الإقليم 29 516 وظيفة، أي بانخفاض بنسبة 3,6 في المائة عما كان عليه في تشرين الأول/أكتوبر 2019. ووفقاً لما أفادت به الدولة القائمة بالإدارة، فقد كان توزيع فرص العمل تلك بين القطاعات الصناعية الخمسة الكبرى 4 027 وظيفة في قطاع الأعمال المصرفية والمالية، و 3 578 وظيفة في قطاع البناء والتشييد، و 3 494 وظيفة في قطاع ألعاب القمار والمراهنة، و 3 349 وظيفة في قطاع الصحة والعمل الاجتماعي، و 2 902 وظيفة في قطاع تجارة التجزئة والجملة. وبلغ معدل البطالة 0,46 في المائة من السكان المقيمين و 0,30 في المائة من مجموع القوة العاملة، التي شملت عمال الحدود. وحتى تشرين الأول/أكتوبر 2020، بلغ عدد عمال الحدود حوالي 13 000 عامل (8 200 منهم ذكور و 4 800 إناث)، من بينهم ما يقرب من 8 000 من مواطني إسبانيا وأكثر من 2 300 من مواطني بلدان أخرى في الاتحاد الأوروبي.

38 - وبعد 1 كانون الثاني/يناير 2021، وعملاً بالأحكام ذات الصلة من اتفاق الانسحاب، استمر عمال الحدود، في نطاق اتفاق الانسحاب والبروتوكول المتعلق بجبل طارق، في التمتع بنفس حقوق العمل والحماية الاجتماعية التي كانوا يتمتعون بها أثناء عضوية المملكة المتحدة في الاتحاد الأوروبي.

باء - الضمان الاجتماعي والرعاية الاجتماعية

39 - لا يزال قطاعا الضمان الاجتماعي والرعاية الاجتماعية في جبل طارق يخضعان للعديد من قوانين الضمان الاجتماعي، على نحو ما ذكر في ورقات العمل السابقة، التي تغطي مجالات مثل إصابات العمل، والاستحقاقات التي تُدفع في حالة الإعاقة أو حالة الوفاة بسبب العمل، وإعانات البطالة ومنح وبدلات الأمومة، ومنح الوفاة، والمعاشات التقاعدية، واستحقاقات الأرملة، وبدلات الوصاية. وتوجد أيضاً مجموعة من الاستحقاقات والبدلات المقدّرة بحسب الموارد المالية لتقديم الدعم للأسر والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن.

جيم - الصحة العامة

40 - الهيئة المعنية بالصحة في جبل طارق مسؤولة عن توفير الخدمات الطبية والصحية في الإقليم، ولا سيما الخدمات في محل الإقامة لكبار السن.

41 - وكان التحدي الرئيسي في مجال الصحة العامة لجبل طارق خلال عام 2021 هو جائحة كوفيد-19. فحكومة جبل طارق تتولى المسؤولية عن مسائل الصحة العامة في الإقليم، وقد كفلت توفير الموظفين والمعدات واللوازم والموارد الضروريين للهيئة المعنية بالصحة في جبل طارق وإدارة الصحة العامة في جبل طارق. وما فتئت حكومة المملكة المتحدة تقدم الدعم إلى أقاليم ما وراء البحار طوال فترة جائحة كوفيد-19. ومن أشكال الدعم المقدم تمويل وتوريد مجموعات أدوات الاختبار، واللوازم الاستهلاكية المختبرية، والمعدات واللوازم الطبية واللقاحات المضادة لكوفيد-19، بما في ذلك الجرعات المعززة، وتوفير الخبرات في مجال الصحة العامة، وهذا الدعم يتسق مع التزامها الدائم تجاه شعوب أقاليمها الواقعة فيما وراء البحار. ووفقاً لما أفادته به الدولة القائمة بالإدارة، فقد أصبح جبل طارق في عام 2021، ثمرةً لتلك الجهود، أول إقليم في العالم جرى فيه تطعيم جميع سكانه البالغين. وأدرج عمال الحدود من مواطني إسبانيا وغيرهم في برنامج التطعيم في الإقليم. ووفقاً لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، فإنه حتى 10 شباط/فبراير 2022، أُعطي ما مجموعه 27 164 جرعة لقاح في جبل طارق لعمال الحدود، بمن فيهم مواطنو إسبانيا.

42 - وأشارت إسبانيا إلى أنها تعاونت على نحو استباقي مع المملكة المتحدة والسلطات المحلية في جبل طارق للتصدي لجائحة كوفيد-19.

دال - التعليم

43 - التعليم في جبل طارق مجاني وإلزامي للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين سن الرابعة والخامسة عشرة. ولغة التدريس هي الإنكليزية. ووفقاً لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، توجد في الإقليم 12 مدرسة ابتدائية (منها مدرسة خاصة واحدة) و 45 مدرسة ثانوية (منها 3 مدارس خاصة)، علاوةً على كلية جبل طارق. وهناك مدرسة خاصة بذوي الاحتياجات الخاصة للأطفال المتروحة أعمارهم بين عامين و 16 عاماً ومركز تعليمي صغير تُقدم فيه خدمات التعليم البديل للأطفال ممن لديهم احتياجات إضافية محددة. ويناhez معدل الإلمام بالقراءة والكتابة في الإقليم 100 في المائة. وقد افتتحت جامعة جبل طارق في أيلول/سبتمبر 2015.

44 - ووفقاً لما أفادت به الدولة القائمة بالإدارة، بلغت نفقات الحكومة على التعليم للسنة المالية المنتهية في 31 آذار/مارس 2021 ما قدره 60,50 مليون جنيه إسترليني، بما يشمل نفقات تحسين المباني المدرسية التي تبلغ قرابة 1,36 مليون جنيه إسترليني. ووفقاً لما أفادت به الدولة القائمة بالإدارة، يجري حالياً تشييد مدرسة ابتدائية واحدة ومدرستين ثانويتين. ويحق للطلاب المقبولين في إحدى جامعات المملكة المتحدة الحصول على منح دراسية من حكومة جبل طارق. ووفقاً لما أفادت به الدولة القائمة بالإدارة، بلغ عدد الطلاب الجامعيين حتى أيلول/سبتمبر 2021، بمن فيهم أولئك الذين يتابعون دراساتهم خارج جبل طارق، 1 062 طالباً.

هاء - الجريمة والسلامة العامة

45 - تتحمل الشرطة الملكية لجبل طارق مسؤولية إنفاذ القانون في الإقليم بالاشتراك مع هيئة شرطة جبل طارق. والحاكم هو المسؤول الأول والأخير عن نزاهة أعمال الشرطة في جبل طارق واستقامتها واستقلاليتها، وعن الجوانب المتعلقة بعمل الشرطة في الأمن الوطني، بما في ذلك الأمن الداخلي.

46 - ووفقاً لما أفادت به الدولة القائمة بالإدارة، تبلغ ميزانية الشرطة الملكية لجبل طارق للفترة 2021/2020 ما قدره 17,621 مليون جنيه إسترليني، وهي تغطي تكاليف 257 ضابطاً و 35 موظفاً من موظفي الدعم. وفي الفترة 2020/2019، سجلت الشرطة الملكية لجبل طارق 1 589 جريمة (مقارنة مع 1 721 جريمة في الفترة 2019/2018)، منها 698 جريمة تم اكتشافها (معدل كشف قدره 41 في المائة)، مقارنة مع 1 721 جريمة مسجلة، بمعدل كشف قدره 54 في المائة، في الفترة 2019/2018.

واو - حقوق الإنسان

47 - ترد في ما يلي الصكوك الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان السارية في جبل طارق: العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛ واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة؛ والاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية. ويتضمن دستور الإقليم لعام 2006 فصلاً عن حقوق الأفراد وحرياتهم الأساسية. وذكرت الدولة القائمة بالإدارة أن حكومة جبل طارق طلبت رسمياً، في عام 2013، توسيع نطاق اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وفي عام 2016، توسيع نطاق اتفاقية حقوق الطفل لتشمل الإقليم. وإضافة إلى ذلك، اعتمد برلمان جبل طارق، في تشرين الأول/أكتوبر 2016، قانون تعديل الزواج المدني لعام 2016، الذي أضيفت بموجبه أحكام تتعلق بزواج مثلي الجنس.

48 - ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، ينص القانون المتعلق بالإعاقة لعام 2017 على تحسين حالة الأشخاص ذوي الإعاقة داخل المجتمع. وتم تعديل قانون تكافؤ الفرص لعام 2006 في عام 2018 من أجل حماية الممرضات من المعاملة الأقل رعاية، وفي عام 2017 من أجل تضمينه بعض الأحكام المتعلقة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. كما عُدلت قوانين أخرى لجعلها متسقة مع اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وعُدل قانون الجرائم لعام 2011 في تموز/يوليه 2019 لينص على الإجهاض الطبي. وقد دخل قانون تعديل الجرائم لعام 2019 حيز النفاذ، بعد استفتاء أُجري في 24 حزيران/يونيه 2021 أيد فيه أكثر من 62 في المائة من المصوتين التعديلات المدخلة على القانون.

سادسا - البيئة

49 - في عام 2016، طلبت حكومة جبل طارق إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تمدد نطاق تصديقها على اتفاق باريس ليشمل جبل طارق. وأعلن جبل طارق حالة طوارئ مناخية في أيار/مايو 2019 وبدأ في تشريع الأول/أكتوبر من ذلك العام نفاذ قانونه المتعلق بتغير المناخ لعام 2019. ويحدد القانون، وفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، أهدافا ملزمة قانونا بخفض الانبعاثات حتى عام 2045. وزاد أيضا جبل طارق من تطوير استراتيجيته المتعلقة بتغير المناخ في عام 2020. ومُدد نطاق تعديل كيغالي لبروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون ليشمل جبل طارق، مع بدء سريانه اعتباراً من 18 تشرين الأول/أكتوبر 2019. ووفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، فقد سُنَّ التشريع المناسب وأُعدت تدابير تنفيذية في هذا الصدد.

50 - وترى إسبانيا أن من الأهمية بمكان أن تقوم سلطات جبل طارق ببناء محطة لمعالجة مياه الصرف الصحي، امتثالاً لقانون الاتحاد الأوروبي، وتشير إلى أن محكمة العدل الأوروبية أعلنت في حكمها الصادر في 4 أيار/مايو 2017 في قضية *المفوضية الأوروبية ضد المملكة المتحدة* أن المملكة المتحدة لم تقب، بالنسبة لجبل طارق، بالتزاماتها بموجب توجيه الاتحاد الأوروبي المتعلق بمعالجة مياه الصرف الصحي في المناطق الحضرية. وترى إسبانيا أن المملكة المتحدة لم تقب بأي من التزاماتها بشأن الأطر الزمنية لتشييد وتشغيل محطة لمعالجة مياه الصرف الصحي، بما في ذلك في إطار اللجنة المتخصصة المعنية بجبل طارق، وتكرر تأكيد أن الموعد النهائي لإنجاز تشييد المحطة، الذي أُشير إليه في ورقات العمل منذ عام 2019، يستمر تأجيله.

51 - ووفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، بدأت حكومة الإقليم عملية لإرساء العقد المتعلق بإنشاء وتشغيل محطة لمعالجة مياه الصرف الصحي في جبل طارق؛ وقد تأخرت العملية لأن عقد محطة المعالجة مُنح في البداية لشركة توقفت أنشطتها منذ ذلك الحين نتيجة لجائحة كوفيد-19، وهو يعني أن عملية التعاقد الطويلة الأمد تلك كان يتعين أن تبدأ من جديد. ويُذكر أن نظام الصرف الصحي في جبل طارق يستعمل مياه البحر، وهو ما يجعل تنفيذ حلول كافية أمر أكثر صعوبة. ومن المتوقع الانتهاء من المحطة الجديدة لمعالجة مياه الصرف الصحي بحلول عام 2024.

52 - وتذكر إسبانيا بالتزام الدولة القائمة بالإدارة بتنفيذ الاتفاقية الدولية لمنع التلوث من السفن فيما يتعلق بجبل طارق، بصفتها دولة طرفاً فيها، ولا سيما المادة 8 المتعلقة بالإبلاغ عن الحوادث التي تنطوي على مواد ضارة. فقد أشارت إسبانيا إلى أن عدم الإبلاغ عن هذه الحوادث إلى السلطات الإسبانية المختصة، كما حدث في شباط/فبراير 2021، يشكل مخاطر على البيئة في المياه المحيطة بجبل طارق التي تخضع للسيادة الإسبانية، وفقا للإعلان ذي الصلة الصادر عن إسبانيا بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وهي بذلك تخضع لحماية خاصة بموجب قانون إسبانيا والاتحاد الأوروبي.

53 - ووفقا لما أفادت به الدولة القائمة بالإدارة، فإن جبل طارق يمثل امتثالاً تاماً للأنظمة ذات الصلة ولأعلى المعايير الدولية؛ ففي 12 شباط/فبراير 2021، أجرى العقيد البحري لميناء جبل طارق اتصالاً بنظيره في ميناء الجزيرة الخضراء بمجرد أن اتضح حجم انسكاب نفطي وتواصل هذا الاتصال بينهما خلال الأيام التالية؛ وتخضع المياه المحيطة بجبل طارق لسيادة المملكة المتحدة فيما يتعلق بجبل طارق، وفقا لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وبذلك فهي محمية بشكل صارم من التلوث بموجب قانون جبل طارق.

سابعا - منتدى الحوار بشأن جبل طارق

54 - أسفرت المفاوضات التي جرت بين المملكة المتحدة وإسبانيا بشأن موضوع جبل طارق عن إنشاء المنتدى الثلاثي للحوار بشأن جبل طارق في عام 2004. ولكن منذ عام 2010، لم تعقد أي اجتماعات للمنتدى. وفي الفترة بين عامي 2012 و 2018، أعربت المملكة المتحدة عن رغبتها في مواصلة المنتدى، وفي غضون ذلك، عرضت إجراء حوار مخصص غير رسمي يضم، حسب الاقتضاء، جميع الأطراف المعنية بالمسائل قيد المناقشة. وأعربت إسبانيا عن موقف مفاده أن المنتدى لم يعد موجوداً وينبغي الاستعاضة عنه بآلية جديدة مخصصة للتعاون على الصعيد المحلي لما فيه مصلحة الرفاه الاجتماعي والتنمية الاقتصادية الإقليمية، يمثل فيها سكان كامبو جبل طارق وجبل طارق. ولكن، حتى شباط/فبراير 2022، لم تكن أي محادثات مخصصة قد عقدت.

ثامنا - وضع الإقليم في المستقبل

ألف - موقف الدولة القائمة بالإدارة

55 - عُقد اجتماع عام 2021 للمجلس الوزاري المشترك بين المملكة المتحدة وأقاليم ما وراء البحار في لندن يومي 16 و 17 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، عندما استضافت الدولة القائمة بالإدارة ممثلي حكومات أقاليمها الواقعة وراء البحار. وألقى رئيس وزراء المملكة المتحدة الكلمة الافتتاحية، وعقد المشاركون مناقشات واسعة النطاق بشأن مواضيع مثل البيئة، وقدرة الاقتصاد على الصمود، والرعاية الصحية، بما في ذلك التصدي للجائحة.

56 - وفي البيان المعتمد في الاجتماع، ذكرت حكومة المملكة المتحدة وقادة أقاليمها الواقعة ما وراء البحار أن المبدأ الذي يقضي بالمساواة في الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها الحق في تقرير مصيرها، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، ينطبق على شعوب الأقاليم الواقعة ما وراء البحار. وأكدوا من جديد أهمية دعم حق هذه الشعوب في تقرير مصيرها، فذلك مسؤولية جماعية تقع على عاتق حكومة المملكة المتحدة بكامل مكوناتها.

57 - والتزمت حكومة المملكة المتحدة وقادة أقاليمها الواقعة وراء البحار بمواصلة استكشاف السبل الكفيلة بتمكين أقاليم ما وراء البحار من الحفاظ على الدعم الدولي في مواجهة المطالبات العدائية بالسيادة عليها. وذكر أيضا أن المملكة المتحدة ستواصل دعم طلب الأقاليم التي يقيم فيها سكان دائمون رفع أسمائها من قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي إذا ما رغبت تلك الأقاليم في ذلك.

58 - وفي الجلسة الحادية عشرة للجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)، المعقودة في 25 تشرين الأول/أكتوبر 2021، أثناء الدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة، ذكر ممثل المملكة المتحدة أن علاقة حكومة بلده بأقاليمها الواقعة وراء البحار علاقةً عصرية الطابع قائمة على الشراكة والقيم المشتركة وحق شعب كل إقليم في أن يختار أن يظل بريطانيا.

59 - وذكر أن مسؤولية حكومة بلده هي كفالة الأمن والحكم الرشيد لأقاليم ما وراء البحار وشعوبها، وأن المملكة المتحدة ضمنت، خلال الجائحة، عدم نقص معدات الحماية الشخصية أو لوازم الاختبار أو المعدات الطبية في جميع أقاليم ما وراء البحار التابعة لها، وأنها سلمت اللقاحات إلى جميع هذه الأقاليم. وذكر أنه

يُتَوَقَّع من حكومات الأقاليم الوفاء بالمعايير الرفيعة نفسها التي تلتزم بها حكومة المملكة المتحدة في مجال الحفاظ على سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان والنزاهة في الحياة العامة، وتقديم خدمات عامة كفؤة، وبناء مجتمعات قوية وناجحة.

60 - وأضاف أنه بالرغم من أن المملكة المتحدة سوف تضطلع بجميع مسؤوليات الدولة ذات السيادة، فإن حكومات المملكة المتحدة وأقاليمها الواقعة فيما وراء البحار متفقة على أن أقاليم ما وراء البحار تتمتع بالحكم الذاتي داخليا، دون أن يستثنى من ذلك إلا احتفاظ المملكة المتحدة بسلطات تمكنها من الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي. وأضاف أيضا أن المجلس الوزاري المشترك يجتمع سنوياً لرصد الأولويات الجماعية وللدفع بعجلتها.

باء - موقف حكومة الإقليم

61 - يُشار إلى أنه في الجلسة الثالثة للجنة الرابعة، المعقودة في 19 تشرين الأول/أكتوبر 2021، خلال الدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة، قال ممثل جبل طارق، في جملة أمور، إن شعب جبل طارق يجب أن يكون هو الذي يقرر مستقبله بحرية وديمقراطية، وإن من واجب الأمم المتحدة أن تكفل تحقيق الحكم الذاتي الكامل وإنهاء الاستعمار. وأضاف قائلاً إن جبل طارق أُدرج في قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي منذ عام 1946، وأنه يرغب في السير على خطى البلدان التي حققت التحرر السياسي وإنهاء الاستعمار.

62 - وذكر أن العلاقة التي يشوبها النزاع بين جبل طارق وإسبانيا تنبع من المطالبة الإقليمية التي تعود إلى زمن طويل. فمن غير الممكن إعادة رسم حدود أوروبا لإرجاعها إلى ما كانت عليه قبل 300 عام. ويجب أن تكون مسألة رفاه وتطلعات شعب جبل طارق الأولوية المطلقة (انظر A/C.4/76/SR.3).

جيم - موقف إسبانيا

63 - في الجلسة التاسعة للجنة الرابعة، المعقودة في 20 تشرين الأول/أكتوبر 2021، ذكر ممثل إسبانيا أن المملكة المتحدة احتلت جبل طارق عسكرياً في عام 1704، خلال حرب الخلافة الإسبانية، وأنه بموجب المادة 10 من معاهدة أوترخت لعام 1713، لم تتنازل إسبانيا للمملكة المتحدة إلا عن بلدة وقلعة جبل طارق، إلى جانب مينائه ودفاعاته وحصونه، دون التنازل عن الولاية الإقليمية. وفي وقت لاحق، احتلت المملكة المتحدة البرزخ المجاور لجبل طارق بصورة غير قانونية، وقامت ببناء منشآت خلال القرن التاسع عشر، وسور في عام 1909. وفي عام 1934، أضافت مدرجا لهبوط الطائرات، تم تحويله إلى قاعدة للقوات الجوية في عام 1938، وامتد أكثر من نصف كيلومتر داخل المياه الإقليمية لإسبانيا. كما أضافت نحو كيلومترين مربعين إلى الحجم الإجمالي للمستعمرة من خلال استصلاح الأراضي في المياه الإقليمية الإسبانية. وأشار إلى أن إسبانيا قد احتجت على كل من التطورات المتتالية. وقال إن من الواضح تماماً بموجب أحكام معاهدة أوترخت أن إسبانيا تحتفظ بالسيادة على برزخ جبل طارق والمياه المحيطة به ومجاله الجوي، وإن إسبانيا ستظل تطالب باسترداد الأراضي التي سلبت منها بالقوة وممارسة السيادة على المياه الإقليمية المتاخمة والمجال الجوي الذي يغطيها.

64 - وذكر أن مسألة جبل طارق ليست مجرد مسألة احتلال غير مشروع أو انتهاك للسلامة الإقليمية، وأن وجود جيب استعماري في بلده تترتب عليه آثار ضارة على الاقتصاد والبيئة والأمن، ولا سيما في منطقة كامبو جبل طارق المجاورة. وأضاف قائلاً إن النظام الضريبي الخاص في جبل طارق أدى إلى أوجه خلل خطيرة في الاقتصاد المحلي، بطرق منها الاتجار غير المشروع، على حساب ازدهار المنطقة وتحصيل الإيرادات الضريبية في إسبانيا والاتحاد الأوروبي. وقال إن حكومة بلده لا تعارض رفاه سكان جبل طارق، وترى إمكانات هائلة لتحقيق الازدهار على جانبي السور، ولذلك تتمثل أولويتها في وضع حد للحالة الاستعمارية لجبل طارق على الفور لما فيه صالح جميع سكان المنطقة.

65 - وتابع كلامه قائلاً إن الجمعية العامة واللجنة الخاصة دعتا إسبانيا والمملكة المتحدة، منذ أكثر من نصف قرن، إلى بدء مفاوضات لإنهاء الحالة الاستعمارية. وقال إن الجمعية العامة دعت، في قرارها 2231 (د-21)، الذي اتخذ في عام 1965، إسبانيا والسلطة القائمة بالإدارة إلى مواصلة مفاوضاتها، وطلبت إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تعجل، دون أي عائق وبالتشاور مع حكومة إسبانيا، بإنهاء استعمار جبل طارق. وقال إن الجمعية أقرت في القرار 2353 (د-22)، بأن إنهاء استعمار جبل طارق ينبغي أن يحكمه مبدأ السلامة الإقليمية، ومن ثم يستبعد انطباق الحق في تقرير المصير على سكان جبل طارق. وأشار إلى أنها التمسّت في القرار 2429 (د-23) من الدولة القائمة بالإدارة أن الحالة الاستعمارية القائمة في جبل طارق في موعد لا يتجاوز 1 تشرين الأول/أكتوبر 1969 وأن المملكة المتحدة تجاهلت مبدأ الأمم المتحدة رغم ذلك. ففي عام 1967، أجرت استفتاء بشأن مسائل السيادة أدانته الجمعية العامة في قرارها 2353 (د-22). وبإعلان بروكسل الصادر في عام 1984، ردت المملكة المتحدة بالمثل على رغبة إسبانيا في الدخول في عملية تفاوض، ولكنها قاطعتها فيما بعد من جانب واحد. وأفاد بأن بلده طالب، عاماً بعد عام، بإعادة فتح هذه العملية.

66 - وقال إن بلده على استعداد للاتفاق مع المملكة المتحدة على نظام جديد للتعاون الإقليمي لصالح السكان على جانبي السور. وذكر أيضاً أن إسبانيا، مع ذلك، ستدافع دائماً عن حقوق ومصالح سكان كامبو جبل طارق في أي مفاوضات تجري بشأن جبل طارق (انظر A/C.4/76/SR.9).

دال - المفاوضات بين المملكة المتحدة وإسبانيا

67 - في عام 2021، لم تجر أي مفاوضات ثنائية في إطار عملية بروكسل، وهي عملية منفصلة عن منتدى الحوار بشأن جبل طارق. وقد أوضحت حكومة المملكة المتحدة، في ديباجة دستور جبل طارق لعام 2006، أنها "لن تدخل أبداً في ترتيبات تضع شعب جبل طارق تحت سيادة دولة أخرى ضد رغباته التي يعبر عنها بصورة حرة وديمقراطية". وعلاوة على ذلك، أعلنت المملكة المتحدة أيضاً أنه لا يمكن الدخول في أي محادثات تتعلق بالسيادة دون موافقة جبل طارق، وأنها لن تدخل أبداً في أية عملية مفاوضات بشأن السيادة لا يرضى عنها جبل طارق.

68 - وواصلت حكومة إسبانيا المطالبة باستئناف المحادثات الثنائية بشأن السيادة مع حكومة المملكة المتحدة. فهي ترى أن موقف المملكة المتحدة يخالف المبدأ الذي كرسته قرارات الجمعية العامة ذات الصلة، كما يتعارض مع الالتزام الذي تعهدت به مع إسبانيا في إعلان بروكسل لعام 1984.

هاء - المناقشات بين المملكة المتحدة وجبل طارق

69 - في تشرين الثاني/نوفمبر 2018، وافق كل من حكومة المملكة المتحدة وجبل طارق على الاتفاق بشأن تنفيذ بروتوكول جبل طارق الملحق باتفاق الانسحاب ومذكرات التفاهم المتصلة به، الذي أكد فيه من جديد دستور عام 2006، وكون الأمور التي تدخل ضمن اختصاص حكومة جبل طارق ستبقى كذلك، ونيتهما في ضمان تنمية الروابط القِيمة والتاريخية بين المملكة المتحدة وجبل طارق وتعميقها واستدامتها.

70 - واعترفت حكومة المملكة المتحدة وجبل طارق معا بأن دستور جبل طارق ينص على علاقة دستورية معاصرة وناضجة بين الجانبين. وتعتقد حكومة جبل طارق أن من المهم استعراض دستور عام 2006، بالاشتراك مع المملكة المتحدة، لتحديد المجالات التي تستوجب إحراز مزيد من التقدم أو التي تستدعي التغيير بالقدر اللازم والمناسب. وينبغي أن يتضمن هذا الاستعراض النظر في قضايا حقوق الإنسان ومسألة رفع اسم جبل طارق من قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. ووفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، أنشأ برلمان جبل طارق، في آذار/مارس 2016، اللجنة المختارة المعنية بالإصلاح الدستوري بغرض تحديد التغييرات التي من الضروري أو المستصوب إدخالها على دستور عام 2006. وأعيد تشكيل اللجنة المختارة في كانون الأول/ديسمبر 2019. وفي الوقت الذي أعربت فيه المملكة المتحدة عن آرائها بشأن آليات رفع الاسم من القائمة، فقد أشارت الحكومتان معا إلى أن المملكة المتحدة ملزمة، بموجب المادة 73 (هـ) من الميثاق، بمواصلة تقديم تقارير سنوية ريثما تقوم الجمعية العامة برفع اسم إقليم ما من قائمتها للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي.

تاسعا - نظر الأمم المتحدة في المسألة

ألف - اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

71 - في 14 حزيران/يونيه 2021، قررت اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة أن تواصل نظرها في المسألة في دورتها لعام 2022 وأن تحيل الوثائق ذات الصلة إلى الجمعية من أجل تيسير نظر اللجنة الرابعة في المسألة.

باء - لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

72 - نظرت اللجنة الرابعة التابعة للجمعية العامة في مسألة جبل طارق أثناء مناقشتها العامة للنبود 50 إلى 63 من جدول الأعمال مجتمعة في جلساتها من الثامنة إلى الرابعة عشرة، المعقودة في 19 و 20 و 22 و 25 و 27 تشرين الأول/أكتوبر وفي 1 و 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2021. وفي الجلستين التاسعة والحادية عشرة، استمعت إلى بيانين أدلى بهما ممثلا إسبانيا والمملكة المتحدة، على التوالي. وفي الجلستين نفسيهما، مارس ممثلا إسبانيا والمملكة المتحدة حق الرد (انظر A/C.4/76/SR.9 و A/C.4/76/SR.11).

73 - واعتمدت اللجنة الرابعة، في جلستها الخامسة عشرة المعقودة في 9 تشرين الثاني/نوفمبر، بدون تصويت، مشروع مقرر بشأن مسألة جبل طارق (انظر A/C.4/76/L.4)، قدّمه رئيس اللجنة (انظر A/C.4/76/SR.15).

عاشرا - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة

74 - في 9 كانون الأول/ديسمبر 2021، اعتمدت الجمعية العامة، بدون تصويت وبناء على توصية اللجنة الرابعة، المقرر 522/76 بشأن مسألة جبل طارق. وفي ذلك المقرر، فإن الجمعية العامة، إذ أشارت إلى مقررها 523/75 المؤرخ 10 كانون الأول/ديسمبر 2020:

(أ) حثت حكومتَي إسبانيا والمملكة المتحدة على أن تتوصلا، مراعتين لمصالح وتطلعات جبل طارق المشروعة بموجب القانون الدولي، ومنطقتين من روح إعلان بروكسل المؤرخ 27 تشرين الثاني/نوفمبر 1984، إلى حل نهائي لمسألة جبل طارق، في ضوء قرارات الجمعية العامة ذات الصلة والمبادئ الواجبة التطبيق، وانطلاقا من روح الميثاق؛

(ب) أحاطت علما برغبة المملكة المتحدة في مواصلة المنتدى الثلاثي للحوار؛

(ج) أحاطت علما بموقف إسبانيا الذي مفاده أن المنتدى الثلاثي للحوار لم يعد قائما وأنه ينبغي الاستعاضة عنه بآلية جديدة للتعاون المحلي يمثل فيها سكان كامبو جبل طارق وشعب جبل طارق؛

(د) رحبت بالجهود التي يبذلها الجميع لحل المشاكل ومواصلة العمل بروح من الثقة والتضامن، من أجل إيجاد حلول مشتركة والمضي قدما في المجالات ذات الاهتمام المشترك للتوصل إلى علاقة تقوم على الحوار والتعاون.